مجلة روافد
للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية
المجلد 05 (02) ديسمبر 2021 ص ص 894-924

المرأة الفلسطينية ودورها في الإصلاح الأسري

Palestinian woman and her role in the family reform

شادي رمضان الكفارنة *

جامعة القدس المفتوحة (فلسطين).

البريد الالكتروني: dr.shady.ka@gmail.com

تاريخ الإيداع	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2021-06-13	2021-09-20	2021-12-01

الملخص:

هدفت الدراسة التعرف على دور المرأة الفلسطينية في الإصلاح الأسري بمحافظات قطاع غزة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، والاعتماد على أداة جمع البيانات بالطريقة الكمية، منها استمارة الاستبانة التي طبقت على عينة من النساء العاملات في مجال الإصلاح الأسري والبالغ عددهن (68)، وتم التوصل إلى أن عينة الدراسة من النساء العاملات في مجال الإصلاح الأسري لديهن إمكانات في إصلاح نزاعات الطلاق التي يمكن أن يتقدم بها الزوج أو الزوجة بوزن نسبي (84.96%)، كما ساهمت المرأة المصلحة في حل النزاعات بين الزوجين بوزن نسبي (84.79%)، وأيضا للمرأة المصلحة دور في حل النزاعات بين الآباء والأبناء بوزن نسبي (78.40%)، وفي ضوء النتائج أوصى الباحث بضرورة تمكين المرأة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا؛ لتأخذ نصيبها في تحقيق السلم المجتمعي في فلسطين.

الكلمات المفتاحية: *المرأة الفلسطينية؛ النساء المصلحات؛ الإصلاح الأسري.*

Abstract:

The study aimed to identify the role of Palestinian women in family reconciliation in the governorates of the Gaza Strip, and the descriptive analytical method was used to achieving the objectives of the study, and to depend on data collection tool by quantitative method, including the questionnaire form that was applied to a sample of working women in the family reconciliation field (68), This study concluded that working women have the potential to resolve conflicts reform Divorce stipulations that a husband or wife can apply with a relative weight (84.96%), The reconciliation woman

* **المؤلف المرسل**

also contributed to resolving conflicts between the spouses with a relative weight (84.79%), Moreover, she is capable of resolving disputes between parents and children with a relative weight (78.40%),In concluded, the researcher recommended the necessity of enabling women socially, politically and economically to take her role in achieving peace in the Palestinian Community.

Keywords: *Palestinian women, reconciliation women, reconciliation family.*

مقدمة:

منذ أن خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان، وضع له قوانين لتنظم حياته وتصونه من الوقوع في المشاكل، فلو نظرنا بتفحص إلى تاريخ البشرية في ماضيها وحاضرها، نجد أن العلماء قد توصلوا إلى نتيجة أن الصراع أزلي في حياة الإنسان، وأنه شكل أول مظهر من مظاهر العلاقة على الأرض بين البشر في مختلف دوائر العلاقة بينهم من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (الكيلاني، 15:2008)، كذلك بدراسة تطور التاريخ البشري للإنسان تبين أن هناك دور لثقافة السلام في حل المشاكل، وفض نزاعات الأمن القومي والأمن الغذائي والأمن الدوائيو هذا يضفي على الإنسان دورا واضحا في حل النزاعات في الواقع المعاش لأي مجتمع، وتعزيز ثقافة السلام من خلال تزايد فرص التعليم للمرأة (علي، 22:2011)، بناء لما سبق ذكره تبين أن ذلك يعطي المرأة دورا حيويا في عملية اتخاذ القرارات الأسرية مع الرجل في كل نشاطات الحياة في المجتمعات العربية، ولا سيما أن المرأة العربية واجهت العديد من التحولات التي ساعدتها في مواجهة صعوبات حل النزاعات لتحقيق السلم المجتمعي، وارتبطت المرأة ارتباطا كبيرا بالمجتمع وتطوره سواء كان من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية (محمد، 2012: 33)، وينبغي الذكر أن المرأة الفلسطينية خاضت في مجالات العمل المختلفة، بفضل تبني الحركة النسوية مفهوم المساواة بين الناس بالحقوق والواجبات (أبو منديل، 17:2014)، لهذا تأثرت المرأة الفلسطينية بالواقع المعاش، مما دعاها إلى أن تكون مشاركة في تحقيق السلم المجتمعي من خلال وجودها في القضاء غير النظامي (القضاء العرفي) المعمول به في المجتمع الفلسطيني الذي يعالج كثيرا من المشكلات الواقعية، ومن الجدير بذكره أن هذا القضاء يحظى بمكانة خاصة في حياة

الإنسان؛ لكونه يضع حدا للنزاعات القائمة بين أفراد المجتمع، وفتح المجال أمام لمرأة الفلسطينية أن يكون لها دور في مجال الإصلاح الأسري لحل النزاعات داخل الأسرة التي تعتبر نواة المجتمع ولبنته الأساسية، وأنها أهم الجماعات الإنسانية، وأعظمها تأثيرا في حياة الفرد والمجتمع، ومن هنا كان الاهتمام بتقوية هذه اللبنة وحمايتها من خلال تنظيم العلاقة بين أفرادها، ونظرا لأهمية الزواج في تشكيل الأسرة، كان لا بد أن ينال من الاهتمام ما يؤدي إلى تقويته والحفاظ عليه، من خلال التنظيم العادل للحقوق والواجبات المشتركة بين أطرافه (جاموس، 14:2015)، وينبغي القول أيضا أن المرأة في محافظات قطاع غزة قد تأهلت من خلال منظمات المجتمع المدني أن تكون قادرة على حل النزاعات، وإن الذي دفع المصلحات لئن يكون لهن هذا الدور، هي المسؤولية المجتمعية التي تعمل على تحقيق السلم المجتمعي في المجتمع، ثم فتح المجال أمام العاملات في مجال الإصلاح الأسري أن يكون لهن الحق في ممارسة عملهن في الإصلاح الأسري من خلال انتسابهن وحصولهن على هويات تعريفية، كذلك الصلاحيات الممنوحة لهن من منظمات المجتمع المدني، لتسهيل مهماتهن أمام الجهات المعنية، والقيام بدور أمثل في عملية الصلح الأسري، ومن خلال ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التالي:

مشكلة الدراسة

لمرأة الفلسطينية دور في إرساء قواعد البناء الاجتماعي للمجتمع، ولا يجوز تقييد دورها في الإصلاح الأسري بشكل من الأشكال؛ لأنها تساهم بدور فعال في الإصلاح الأسري، وكان لزاما علينا تسليط الضوء عليها في هذه الدراسة؛ إذ أنها أصبحت نموذجا واقعيا في عملية الإصلاح، وكان لا بد من إنصاف دورها في هذا الواقع، وتبرز مشكلة الدراسة في وجود معوقات تضعف المشاركة المجتمعية التي تمكنها من حل النزاعات والتدخل في الإصلاح الأسري بمحافظات قطاع غزة، ومن خلال ذلك يمكن تحديد مشكلة

الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: **ما دور المرأة الفلسطينية في الإصلاح الأسري بمحافظات قطاع غزة؟**

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما إمكانات المرأة المصلحة في حل نزاعات حالات الطلاق؟
2. هل تساهم المرأة المصلحة في حل النزاعات بين الزوجين؟
3. ما دور المرأة المصلحة في حل النزاعات بين الآباء والأبناء؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لدور النساء العاملات في مجال الإصلاح الأسري في محافظات قطاع غزة تعزى لمتغيرات (العمر، مكان السكن، المستوى التعليمي، الحالة الزواجية، سنوات الخبرة).

أهداف الدراسة

1. التعرف على دور المرأة المصلحة في حل نزاعات حالات الطلاق.
2. التعرف على دور المرأة المصلحة في حل النزاعات بين الزوجين.
3. الكشف عن دور المرأة المصلحة في حل النزاعات بين الآباء والأبناء.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها تحاول رصد دور المرأة في حل النزاعات الأسرية، وتوجيه نظر المجتمع بمختلف فئاته لتدعيم وضع المرأة الفلسطينية في تحقيق السلم المجتمعي المتمثل في مشاركتها في الإصلاح الأسري، وتقديم معلومات وافرة حوله، من أجل مساعدة الباحثين والدارسين على الخوض فيه.

حدود الدراسة

اقتصرت هذه الدراسة على النساء العاملات في مجال الإصلاح الأسري في محافظات قطاع غزة الخمس المتمثلة في محافظة الشمال، ومحافظة غزة، ومحافظة الوسطى، ومحافظة خان يونس، ومحافظة رفح، وذلك في الربع الأول من عام 2021.

المرأة الفلسطينية

تعد قضية حل النزاعات وحماية حقوق الإنسان من القضايا الإنسانية متعددة الجوانب والأبعاد، وتشكل الهم الشاغل لدى المفكرين والعلماء على مختلف تخصصاتهم،و المهتمين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية خاصة، لذلك أنشئت العديد من المواثيق الدولية والمعاهدات والاتفاقيات والإعلانات العالمية (عبد الرحمن، 2017 :45)، ولقد تأكد أن المرأة الفلسطينية تمتعت بحضور كبير في النضال الفلسطيني، حيث عبرت عن نفسها بأشكال مختلفة من الكفاح والتضحيات، فقاومت بكل ما تملك، وباعت حليها ومصاغها لتأمين حياة الإنسان الفلسطيني (بركة، 23:2016)، ولا نهمل أيضا دور الاتحادات النسوية في تعزيز الإصلاح الاجتماعي، ومعالجة قضايا المرأة في جميع الأوجه، وخاطبت المرأة والرجل على السواء بحيث أصبحت قضية مساواة المرأة وتحررها قضية محورية يشعر بأهميتها وضرورتها المجتمع الفلسطيني (شعبان، 13:2000)، ومما ينبغي ذكره أن المرأة الفلسطينية تحملت مسؤوليات الأسرة والنهوض بأعبائها، والقيام بالواجبات المعيشية والاجتماعية بعد غياب رب الأسرة (الهندي27:1995)،و أن لهادور ا فعالا ومشاركا إلى جانب الرجل في الكثير من الفعاليات والأنشطة السياسية والاجتماعية والثقافية من خلال الأطر والمؤسسات والجمعيات النسوية (الشامي، 70:2012)، ونخصص القول أكثر لنوضح أن المرأة الفلسطينية تكيفت مع الواقع المعاش، وتشارك في القضاء غير النظامي (القضاء العرفي) من خلال الإصلاح الأسري لخدمة أهداف مجتمعية عامة، ولعل هذه المشاركة منحتها الفرصة؛ لكي تصبح قضيتها الاجتماعية محورا من محاور القضية الوطنية على عكس التجارب الأخرى التي خاضتها المرأة في المعترك العام؛ لإثبات دورها ومكانتها بالمجتمع، فعملت في مجال الأعمال الخيرية، ومن ثم انخرطت بمهمات إغاثية، وتطورت فيما بعد إلى مهمات أخرى سياسية وتنظيمية وجماهيرية، والتي مكنتها وبشكل كبير من المشاركة الفعالة في الحياة السياسية (ذياب، 2012)، مما سبق يضع الباحث رؤية عن المرأة الفلسطينية أنها استطاعت

من خلال مكانتها الاجتماعية أن تتبوأ عدة أماكن قيادية، وهذا أدخلها الميادين الاجتماعية، وأتاح لها الفرصة أن تساهم في حل النزاعات الأسرية داخل المجتمع الفلسطيني.

مفهوم الإصلاح الأسري

يقصد بمفهوم الإصلاح: التوجيهات الهادفة إلى تغيير الواقع أو جوانب محددة منه بطرق التأثير الفكري أو السياسي أو الاقتصادي أو العلمي أو الديني، بشكل سلمي تدريجي" (عثمان، والنوري، 115:2017) ويعتبر الإصلاح أيضا "الأعمال الاجتماعية التي من شأنها معالجة مشكلات المجتمع، وفض النزاعات والقضاء على الفتنة والفساد من أجل تحقيق التماسك الاجتماعي ووحدة المجتمع" (عيوش، والزعنون، 2012: 230)، ونخصص هنا لنضع مفهوما للإصلاح الأسري أنه هو "الاتفاق على إزالة التنافر و إنهاء النزاعات الزوجية والأسرية بالتوفيق والمسالمة بينهم على وجه مشروع" (درعان والشلبي، 2011: 231)، كذلك هو "تقويم الأخطاء وإزالة بذور الفساد للحصول على أسرة مستقيمة نافعة، وتقوية الرباط فيما بينها" (ياسين، 2014: 46)، ويمكن تعريف الإصلاح الأسري إجرائيا بأنه عملية تصحيح الأخطاء التي اعترت فرد أو أكثر في وقت من الأوقات، للوصول إلى الحالة الصحيحة في الأسرة من قبل النساء العاملات في مجال حل النزاعات الأسرية في محافظات قطاع غزة، ينبغي الذكر أن المجتمعات البشرية اهتمت بالإصلاح الأسري، وبالعلاقات بين الزوجين داخل الأسرة المكون الرئيس للمجتمع؛ لأنها الجماعة الاجتماعية الأولية التي تقوم على الزواج، وتتكون من زوج وزوجة مع أبنائها أو دون أبناء، وأحيانا تتكون من أب وأبنائه أو أم وأبنائها (عيوش، والزعنون، 2012: 233)، ولا نغفل من ذكر أن الإسلام أوصى بالإصلاح الأسري، وذلك من خلال النصوص الشرعية العديدة التي نصت على الإصلاح بين الخصوم ومنها قوله تعالى: ﴿لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسوف نؤتيه أجرا عظيما﴾، (النساء: 114)، فهذا يدلل على إصلاح ذات البين في كل ما يقع التداعي والاختلاف فيه بين الناس،

وحثت الشريعة الزوجين إلى الصلح عند التنازع في حقوقهما فقال تعالى:﴿وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا أو إعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا ۚ والصلح خير ۗ وأحضرت الأنفس الشح ۚ وإن تحسنوا وتتقوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا﴾ (النساء: 128) والدلالة في الآية واضحة إلى أن الإصلاح بين الزوجين في حال النزاع خير من الفرقة، فالإصلاح مطلوب بين الخصوم وذوي الأرحام، وهو أولى من تحويله لفصل القضاء، ويكون ذلك بين الأزواج أولى وبالأخص في حال وجود أبناء بينهما (الحولي، وأبو مخدة، 252:2007)؛ لكي يتسنى للمصلحات التوفيق بين الزوجين حتى لا يتضرر الأبناء وتتفكك وحدة الأسرة، كما بين الإسلام من خلال السنة النبوية عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا) (صحيح مسلم، ح 1827، 1458)، أن الذين يعدلون في حكمهم بين الناس يكونون على منابر من نور يوم القيامة، وهذا كناية عن المنازل الرفيعة التي يأخذونها مقابل إصلاحهم بين الناس، وهذا الفصل سواء كان لمن عدل بين الناس أو لمن عدل في خلافة أو إمارة أو قضاء أو فيما يلزمه من حقوق أهله وماله وغيرها من الحقوق (قاسم وأبو عمرة، 2008: 250)؛ لهذا حافظ الإسلام على الأسرة وإصلاحها؛ لأنها نواة التنظيم الاجتماعي، ومركز النشاطات الاقتصادية في المجتمع القديم والحديث، فتتمحور بها وحولها حياة الناس بصرف النظر عن أنماط الطائفية والأثنية والإقليمية والقبلية، وهي أيضا الوسيط بين الفرد والمجتمع، وهي المؤسسة التي يتوارث فيها الأفراد والجماعات انتماءاتهم الدينية والطبقية وحتى الثقافية والسياسية لحد بعيد (بركات، 2012: 73)، من خلال ما تم سرده عن الإصلاح بشكل عام والإصلاح الأسري بشكل خاص فإن الباحث يمحور رؤيته أن الإصلاح الأسري أحد وسائل إصلاح ذات البين في المجتمع الفلسطيني وهو أمر لا غنى عنه في الوصول لأسرة مستقيمة نافعة، فصلاح الأسرة واستقامتها يؤدي إلى صلاح المجتمع.

نشأة الإصلاح الأسري

يعود تاريخ نشأة الصلح العشائري وحل النزاعات في فلسطين إلى عهد الحكم العثماني، خاصة في بئر السبع نتيجةلوجود العشائر البدوية، حيث تم تكوين مجلس إدارة متخصص في النظر في النزاعات، ويتولىإدار ة هذا المجلس فريق من الموظفين والمشايخ لشؤون العشائر، وفي عهد الانتداب البريطاني عملت بريطانيا على تشكيل مجلس الدموم في سنة 1920-1919 في بئر السبع، وذلك لحل القضايا المستعصية، وكانت الجلسات تعقد برئاسة حاكم القضاء، وبقي العمل بهذا النظاممستمر ا لغاية عام1922، وتشكلت أيضا محاكم العشائر، ونصت المادة 45 من دستور فلسطين المنشور بتاريخ 1أيلول1922 على أن للمندوب السامي أن ينشئ بأمر منه محاكم منفصلة لبئر السبع ولأي منطقة عشائرية كيفما يرى مناسبا، ويجوز لهذه المحاكم أن تطبق العادات العشائرية إذا لم تكن منافية للعدل الطبيعي أو الأدب، كما نصت المادة (11) فقرة 4 من قانون المحاكم لسنة1924 م المنشورة في الجريدة الرسمية بتاريخ 15 حزيران1924 م على تشكيل محاكم عشائرية في بئر السبع، وكان نصها: "يجوز إنشاء محاكم عشائرية في قضاء بئر السبع بموجب المادة 45 من دستور فلسطين ويجوز للمندوب السامي في أي وقت بأمر منه أن يعطل أو يلغي محاكم كهذه". أما في عهد الاحتلال الصهيوني، ونظرا لرفض التعامل مع الاحتلال وأجهزته التعسفية كان الناس يحلون مشاكلهم باللجوء إلى رجال الإصلاح والقضاة العشائريين حسب العرف والعادة (جردات، 2014)، ومع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وتسلمها لمهامها بعد اتفاق أوسلو عام 13- أيلول- 1993 أعطى القانون الفلسطيني فرصة لممارسة عمل القضاء غير النظامي بشكل كبير في الضفة الغربية وقطاع غزة، لحل النزاعات بالصلح العشائري (جامعة بيرزيت، 2006)، وإن المشرع الفلسطيني قد أعطى للنائب العام الصلاحية في التصرف بالقضايا التي تم بشأنها الصلح، للمحافظة على الروابط الاجتماعية والأسرية، ومنع تفاقم الخلافات في المجتمع (شلهوب،وعبد الباقي، 44:2003)، من خلال

ما سبق ذكره في النشأة يعلق الباحث أن القضاء غير النظامي (القانون العرفي) هو آلية لحل النزاعات بين الأفراد خارج إطار المحاكم النظامية، كذلك إن المجتمع الفلسطيني يتركب من عادات وتقاليد عربية، أتاحت الفرصة للمرأة أن تشارك في حل النزاعات، وتدخل في مجال الإصلاح الأسري.

لقد مر دور المرأة في الإصلاح الأسري في محافظات قطاع غزة بحالة متسارعة عن غيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى، وذلك بسبب احتياج مجتمعنا إلى من يتعامل مع المشكلات الحساسة والخاصة بالنساء، فمن خلال عينات الدراسة المستوحاة من الميدان يجد الباحث أن هناك تدرج في دور المرأة لما وصلت الإصلاح الأسري، إن عمل المصلحات في هذا المجال يعود إلى تدريب المرأة للمشاركة في مجال الإصلاح الأسري عام (2010)، حيث كانت لها مشاركة سياسية ومجتمعية، وكن ناشطات مجتمعيات ومتطوعات في منظمات المجتمع المدني، ومنتسبات إلى توجهات سياسية، ومنهن من كان يعمل بشكل فردي في هذا المجال، وكن يحظين بالقبول الاجتماعي الذي جعل منهن قادات مجتمعيات لهن دور في الوساطات الأسرية والمجتمعية، ولما كان ينبغي على النساء ألا يطرحن مشكلاتهن الأسرية أمام رجال الإصلاح وضعف قدرتهن على البوح بالتفاصيل الدقيقة للخلافات الخاصة، بات هناك ما يعرف باسم المختارات اللاتي بدأن بالعمل فعلا في معالجة القضايا النسائية التي لا يمكن لرجال الإصلاح (المخاتير) الاطلاع عليها نظرا لخصوصيتها، ولاحتياج الحقيقي لهن للتدخل بالقضايا ذات البعد الأسري والتي لا بد من وجود امرأة تستمع لامرأة ومناقشة بعض الإشكاليات، وقد تم تدريبهن في المجالات القانونية والثقافية والسياسية والاجتماعية من قبل منظمات المجتمع المدني ليجد المجتمع الفلسطيني نفسه أمام أول ظاهرة تحدث للمرة الأولى في تاريخه وهو تولي مجموعة من النساء مسمى المختارة والذي كان هذا اللقب على الرجال لفترات طويلة؛ ليؤهلن أن يكون لهن دورا في حل

النزاعات الأسرية وقضايا حساسة متعلقة بالمرأة، والوقوف جنبا إلى جنب في دعم ومناصرة حقوق المرأة الفلسطينية.

الإصلاح الأسري :

لكي يتحقق الإصلاح الأسري كوسيلة ناجعة؛ لا بد من وجود ثلاثة أركان وهي:

1. **الأطراف المتنازعة:** وهم الأفراد الذين دب بينهم الخلاف، والذين يحتاجون إلى من يصلح بينهم، فهم لا يمكن أن يصلحوا بين أنفسهم بأنفسهم، وبوجود تلك الأطراف المتنازعة تبرز الجهات المهتمة بعملية الإصلاح.
2. **الجهة الراعية للإصلاح:** والتي تبذل الجهود حتى يتم الصلح بين المتنازعين، سواء كانت هذه الجهة شخص أو جماعة أو مؤسسة، وهذه الجهة هي التي تبغي الصلح بين المتنازعين، وقد لا تقوم هذه الجهة بإصلاح المتنازعين، بل قد تنتدب أو ترشح من يقوم به، وهو المصلح.
3. **المصلح أو الوسيط:** وهو الشخص الذي تنتدبه الجهة الراعية لعملية الإصلاح،و الذي يقوم بعملية الوساطة وتقريب وجهات النظر بين المتنازعين، وبذل الجهود المقصودة ليرأب الصدع، ويضيق هوة الخلاف، ويصل مع المتنازعين إلى البنود التي يتم الاتفاق عليهما ببينهما، وبالتالي كتابة محضر الصلح (مركز الاستشارات العائلية وفاق، 2017).

ويعلق الباحث على ما تقدم أن الجهود التي تبذلها النساء المصلحات في التقريب بين أفراد الأسرة المتنازعين، وهن اللاتي يرشحن للتعامل مع بعض المشكلات الخاصة والحساسة بين أفراد الأسرة، وعلى هذا تكون هي الوسيلة التي يتم بها حل النزاعات وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة في الأسرة، وإن الجهود التي تتم في هذا السياق من النساء المصلحات إنما تستقي أفكارها من المتنازعين أنفسهم، حيث تقودهم المصلحة إلى اتخاذ

القرارات الصحيحة وتبرز ذاتيتهم في ذلك، فهي لا تقرر لهم قرارا، ولا تفرض عليهم رأيا، وبذلك تصل الأطراف المتنازعة إلى تسوية النزاعات بشكل عادل ومنصف بينهم.

مقومات الإصلاح الأسري :

1. **الإصلاح يكون برد الأسرة إلى الفطرة:** إن الفطرة هي الاستعداد الخلقي لقبول النفع ودفع المضار كما أدار الخالق، وهي ما يكون عليه الإنسان قبل أن يسيطر عليه الأهواء والاوهام والتخيلات.
2. **إصلاح الاعتقاد:** إن إصلاح الاعتقاد يعتبر أعظم سبب لإصلاح الأسرة، ومنه تتعلم النفس عدم الخضوع لغير الله، وبه تصحح الأفكار، فإصلاح الفكرة هو مبدأ كل إصلاح، وإذا صلح الاعتقاد صلح الباقي؛ لأن المرء إنسان بروحه لا بجسمه.
3. **تهذيب الأخلاق:** لقد ورد كثيرا في الإسلام ما يمتدح الأخلاق ويحث عليها، قال تعالى ﴿وإنك لعلى خلق عظيم﴾ (القلم :04) وفسرت عائشة رضي الله تعالى عنها لما سئلت عن خلقه صلى الله عليه وسلم فقالت كان خلقه القرآن. وقال: (إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق) (عمري، 2012: 112).

وللباحث بعد ذكر المقومات الخاصة بالإصلاح الأسري وجهة نظر يمكن أن يقول فيها أن المرأة الفلسطينية في محافظات قطاع غزة أتيحت لها الفرصة في إصلاح النزاعات الأسرية داخل المجتمع، ومحاولة التوفيق بين أفراد الأسرة من خلال حل المشكلات التي تكمن فيها خصوصية، ويكون من الصعب البوح فيها للرجال، وخاصة إذا كان طرفا النزاع يرتاحون ويقتنعون بالمصلحة من حيث سلامة فطرتها واعتقادها وحسن خلقها وقوة إيمانها ووازعها الديني، فتوفر هذه المقومات يسر الطريق في الوصول لأبسط الطرق المؤدية للصلح الأسري.

المعيقات التي تواجه المرأة العاملة في مجال الإصلاح الأسري

1. صعوبة استجابة المجتمع لعمل المرأة في مجال الإصلاح الأسري؛ بسبب الموروث الثقافي.
2. صعوبة تقبل العاملين في الإصلاح العشائري (المخاتير) وجود المرأة في هذا المجال.
3. المجتمع الأبوي بوعي ذكوري يضع صعوبة أمام النساء العاملات في مجال الإصلاح الأسري.
4. تنمر بعض الرجال على المصلحة في الحل، وأخذ الموضوع بسخرية وعدم الجدية لأنها امرأة.
5. تعسف الرجل باستخدام الصلاحيات الذكورية التي منحت له من المجتمع ضد المرأة وهذا يعيق الحل بين المتنازعين.

الدراسات السابقة

تناول عدد من الباحثين في الدراسات السابقة الإصلاح الأسري ودوره في المجتمع، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات.

وفي دراسة متوسين (2018) التي هدفت إلى مشاركة المرأة في إصلاح المجتمع من خلال وسائل الإعلام الإلكتروني، وتوصلت الباحثة إلى أن المرأة تشارك في العلوم والمعرفة، وكذلك في إصلاح روحانية الناس، وتحديد نوع الإصلاح الذي قمن به النساء الداعيات في بناء المجتمع، كما قامت النساء المصلحات بالتعامل من خلال برنامج الدعوة عن طريق وسائل الإعلام بطريقة فعالة وناجحة، وحظيت بقبول واهتمام من الناس.

وكشفت دراسة أبو شرخ (2017) عن فعالية نظرية تريز لحل المشكلات، وإبراز أثرها لاتخاذ القرارات المناسبة لدى العاملات في مجال الإصلاح الاجتماعي، وتكون مجتمع الدراسة من العاملات في المجال الإصلاح الاجتماعي في محافظات قطاع غزة، وتوصلت الباحثة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للبرنامج التدريبي القائم على نظرية تريز في تنمية

مهارة اتخاذ القرار، كما ركزت الباحثة على فئة النساء العاملات في مجال الإصلاح الاجتماعي، لزيادة المنظور المعرفي ويصبح الثراء النظري عميقا لزيادة الجانب التنظيري حول نظرية تريز والمفاهيم المنبثقة عنها واستفادة الباحثين منها.

وحاولت دراسة المومني (2017) بيان معنى السلم المجتمعي من حيث التأصيل الشرعي من خلال إبراز الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة الدالة على السلم المجتمعي وبيان علاقة السلم المجتمعي بمقاصد الشريعة بأقسامها الضروري والحاجي والتحسيني من خلال التأصيل الشرعي لها والوسائل التي شرعت لتحقيق السلم المجتمعي، وتوصل الباحث إلى أن السلم المجتمعي يوفر الأمن والاستقرار والتعايش بين أفراد المجتمع في الدولة والعدل بينهم في الحقوق والواجبات.

و هدفت دراسة صوالحة (2017) التعرف على دائرة الإرشاد والإصلاح الأسري التابعة للمحاكم الشرعية في الضفة الغربية ودورها في الحفاظ على الأسرة الفلسطينية من التفكك وحماية حقوق المرأة القانونية، وتوصلت الباحثة إلى دور الدائرة في الأدوار العلاجية مرتفعا بنسبة مئوية بلغت (85.50%)، كما توصلت إلى أن درجة تقييم العاملين في دائرة الإرشاد والإصلاح الأسري للدور الذي يقومون به جاءت مرتفعة بنسبة مئوية بلغت (81.97%)، فيما جاءت درجة المعيقات التي تواجه الدائرة من وجهة نظر العاملين متوسطة بنسبة مئوية بلغت (74.44%).

وفي دراسة شمعون (2016) التي تضمنت دور المرأة في المصالحة المجتمعية والعدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني بعد الانقسام الداخلي، كذلك بينت الدراسة أن مشاركة المرأة في المصالحة المجتمعية هو جزء أساسي ومكمل لوجود وإشراك النساء في كافة لجان المصالحة، وضرورة وجود توازن في هذه اللجان والمشاركة بدور فاعل، والمساهمة في بلورة رؤية قد تمكنها من تحسين التدخل لمستويات المصالحة المجتمعية

المتعددة لإشراك كافة النساء الفلسطينيات على تنوعهن واختلاف شرائحهن وأجيالهن في دور فاعل.

وقامت البدوي (2016) بدراسة عن دور تنمية المرأة في تعزيز السلام المجتمعي، والتي هدفت التعرف على مدى مساهمة المرأة في عملية السلام المجتمعي، وتحديد دورها في عملية السلام، كذلك الاطلاع على الواقع الذي تعيشه المرأة السودانية على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والتعلمية والثقافية والسياسية، ومساهمتها في هذه المجالات، وتوصلت الباحثة إلى أن الحروب والنزاعات القبلية هي وراء تخلف التنمية ونموها، كما توصلت إلى أن للمرأة دورا في المجتمع في حالتي الحرب والسلم.

وأظهرت دراسة الصاعدي (2014) تحديد الاحتياجات التدريبية للمصلحين الأسريين واقتراح برنامج للإعداد والتأهيل للمصلحين الأسريين في المملكة العربية السعودية، وأن البرنامج المقترح يقوم على الدراسة الميدانية، بهدف تنمية معارف وأخلاقيات وتطوير مهارات المصلحين الأسريين، وتوصل الباحث إلى أن الإصلاحالأسر ي هو الذي يعمل على إزالة النزاع الواقع بين الزوجين بالتراضي والعدل، وهناك تنوع في الاحتياجات التدريبية للمصلحين الأسريين لتشمل الاحتياجات المعرفية والأخلاقية والمهنية.

وكشفت دراسة العوادة وآخرون (2013) عن الأسباب الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والصحية والثقافية لحدوث النزاعات الأسرية من وجهة نظر الأبناء، والتعرف إلى أثر بعض العوامل الاجتماعية والديموغرافية في فهم الأبناء لأسباب النزاعات، وأظهرت الباحثة أن العامل النفسي من أكثر العوامل المؤدية للنزاعات الأسرية بمتوسط (19.56) يليه العامل الاجتماعي بمتوسط (16.18) بينما يظهر العامل الصحي والعامل الاقتصادي تأثيرا متقاربا بمتوسطات حسابية (13.64) و (13.20)، أما العامل الثقافي فهو الأقل تأثيرا في إحداث النزاعات بمتوسط (7.02).

كما كشفت دراسة ياسين (2012) عن دور الإصلاح الأسري في القرآن الكريم، من خلال الإصلاح بين المتخاصمين المنتمين إلى أسرة واحدة في النسب أو الدين، من إصلاح بين الزوجين وإصلاح الذرية إلى الصلاح بين الأخوة، وتوصل الباحث إلى حرص الإسلام على إزالة الخلاف والاختلاف المذموم المؤدي إلى التمزق والتفرق وقطع صلة الرحم، فالشقاق والاختلاف المذموم يورث الكراهية والقطيعة، وبهذا الإصلاح الذي هدانا القرآن إليه تحل المودة محل القطيعة، والمحبة محل الكراهية فنكون بذلك أخوة متعاونين مساهمين في بناء مجتمع صالح، مصحوبا بالنوايا الخالصة.

وفي دراسة محمد (2012) التي كشفت عن دور المرأة في فض النزاعات بدارفور، بهدف التعرف على دورها في صنع السلام، وتوصلت الباحثة إلى أن مشاركة النساء في صنع القرار وفي عملية بناء السلام كانت ضعيفة، ثم ازداد دور المرأة بعد تنظيمها في الجمعيات واستفادتها من تجارب النساء الأخريات في مناطق وبلاد أخرى.

وبينت دراسة قاسم وأبو عمرة (2008) عن دور القرآن الكريم في إصلاح الأسرة والمجتمع، من خلال اختيار الزوجة الصالحة والزوج الصالح، وإصلاح نشوز المرأة والرجل، ودور الآباء والأمهات في إصلاح الأبناء وتربيتهم، والآداب الحسنة التي ينبغي مراعاتها في تربية الأبناء، ومما أدلاه الباحثان في الدراسة أيضا إصلاح المجتمع والذي يتمثل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ووجوب الإصلاح بين المسلمين المتنازعين وما يترتب على الإصلاح من صيانة المجتمع من الفرقة والاختلاف.

و أظهرت دراسة القرم (2006) تاريخ القضاء الشرعي في فلسطين، الذي عمل على تقوية أواصر علاقات الزوج والزوجة في الأسرة، وأن الإسلام قد وضع ضمانات عديدة لمنع الفرقة بين الزوجين، من أجل حمايتها من الانهيار والضياع،و عن حماية حقوق الأبناء في القضاء، منذ ولادتهم وحتى بلوغهم، ومن ثم حقوق الوالدين في القضاء، و إظهار هيكلية القضاء الشرعي في فلسطين،و إنشاء قسم الإرشاد والإصلاح الأسر ي،و إظهار بعض جوانب

الإصلاح من قبل القاضي فيما يخص الأولوية في الحضانة وأسباب سقوطها، وعن الدية الشرعية وتقديرها، والطلاق المكرر لفظا وإشارة، ومنع الفرقة بين الزوجين حفاظا على الأسرة من الضياع.

وكشفت دراسة كربوس (2003) عن دور المرأة في درء النزاع وتحقيق السلام، وهدفت الدراسة الوقوف على إسهامات المرأة ومشاركتها في صنع السلم الأهلي في جبال النوبة، ومن ثم الدور المتواصل للحفاظ على الأمن والسلام والاستقرار، وبيان دور المرأة التاريخي في فض النزاع، والدور المتواصل للحفاظ على الأمن والسلام والاستقرار.

التعقيب على الدراسات السابقة

استفاد الباحث من الدراسات السابقة في تحديد مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها، والتعرف على دور المرأة الفلسطينية في مجال الإصلاح الأسري، ومن خلال ما سبق يمكن التعليق بالملاحظات التالية:

1. لم تتفق الدراسات السابقة على تعريف موحد لمفهوم الإصلاح الأسري التي تتخذه المرأة، كذلك لم تتفق على أسلوب قياس دور المرأة في عملية الإصلاح الأسري، مما يستدعي ضرورة التعرض لعدة تعريفات لهذا المفهوم، وكذلك التعرض لأساليب القياس المختلفة؛ حتى يتسنى تبني مفهوم واضح، ومن ثم أداة للقياس أكثر دقة.
2. ركزت بعض الدراسات على الإصلاح الأسرى؛ لتعزيز الاستقرار الأسري، وتنمية السلم المجتمعي بشكل عام دون أن تحفز وتساهم في قدرة المرأة في الإصلاح الأسري بشكل خاص؛ لذلك ركزت الدراسة الحالية على إبراز دور المرأة في الإصلاح الأسري.
3. تميز ت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها تناولت دور النساء العاملات في مجال الإصلاح الأسري.

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لأغراض البحث العلمي، وينبغي القول أن هذا المنهج يهدف إلى تجهيز البيانات والإجابة على التساؤلات، ويعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بتحليل الظاهرة ووصفها وصفا دقيقا.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع النساء العاملات في مجال الإصلاح الأسري، البالغ عددهن (225) وفق إحصاءات جمعية مخاتير فلسطين الخيرية، التي منحت المنتسبات من النساء بطاقات الإصلاح الاجتماعيليمارسن عملهن، وجمعية مخاتير فلسطين الخيرية هي جمعية أهلية غير ربحية مرخصة حسب قانون الجمعيات، تأسست عام 2006، تهدف إلى تحقيق السلم المجتمعي والأمن الوطني، وتنظيم العلاقات بين العائلات والنهوض بالمستوى الاجتماعي وتحسين الترابط بينها، وتنظيم العلاقة بين المخاتير والجهات المعينة لتقديم الخدمات اللازمة في محافظات قطاع غزة.

عينة الدراسة

هن النساء العاملات في مجال الإصلاح الأسري بمحافظات قطاع غزة، والتي تتراوح أعمارهن من 25– 55 عاما فأكثر، والبالغ عددهن (68) امرأة، وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة ممثلة لمجتمع الدراسة، ومن خلال ذلك يمكن وصف متغيرات عينة الدراسة على النحو التالي:

الجدول رقم 1: يبين وصف متغيرات عينة الدراسة

المتغير	المستوى/ الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المحافظة	محافظة الشمال	7	10.3
	محافظة غزة	30	44.2
	محافظة الوسطى	24	35.2
	محافظة خان يونس	4	5.9
	محافظة رفح	3	4.4
العمر	أقل من 30 سنة	3	4.4
	من 31-40 سنة	20	29.4
	من 41-50 سنة	27	39.7
	من 51-60 سنة	18	26.5
المستوى التعليمي	دبلوم فأقل	13	19.1
	بكالوريوس	50	73.5
	دراسات عليا	5	7.4
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	24	35.3
	من 5-10 سنوات	29	42.6
	أكثر من 10 سنوات	15	22.1
الحالة الزواجية	غير متزوجة	60	88.2
	متزوجة	8	11.8
المجموع الكلي	**68**		**%100**

يبين جدول (1) أن ما نسبته (39.7%) من العينة أعمارهن من 41–50 سنة، وهي أعلى نسبة مئوية، ويعزو الباحث ذلك إلى أن هذه الفئة الأكثر نشاطا وحيوية وتفاعلا وتواصلا مع المجتمع المحلي وتستطيع أن تتحمل الأعباء، ويمكن الاعتماد عليها في حل النزاعات الأسرية؛ لأنها الأكثر قدرة على مواجهة ظروف المستقبل، وأن ما نسبته (73.5%) من العينة مستواهن التعليمي بكالوريوس، وهي أعلى نسبة مئوية لهذا المتغير، ويعزو الباحث ذلك إلى أن هذه الفئة تمثل النسبة الأكثر بين المستويات العلمية؛ لأن مهنة الإصلاح تحتاج إلى القراءة والكتابة الدائمة، التي تساعد في تدوين الصلح، والاطلاع على بنود الشروط الموجودة على الورق والعقود بين الأطراف، وأن ما نسبته (45.6%)، من العينة سكان محافظة غزة وهي أعلى نسبة مئوية للمتغير، ويعزو الباحث ذلك إلى أن محافظة غزة هي أكبر محافظات قطاع غزة وأكثرها عددا للسكان، وهذا ما بينته بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والبالغ عددهم 652,597 نسمة (الجهاز المركزي

للإحصاء الفلسطيني، 2017)، وأن ما نسبته (42.6%) من العينة سنوات الخبرة لديهن من 5-10 سنوات وهي أعلى نسبة مئوية للمتغير، ويعزو الباحث ذلك إلى أن تجربة النساء المصلحات لا تتجاوز هذه الفترة؛ لأنهن حديثات على مهنة الإصلاح الأسري مقارنة بعمل الرجال بمحافظات قطاع غزة، ولأن عمل النساء في مجال الإصلاح الأسري حديث النشاط، ويعتبر إصلاح المرأة الأسري في محافظات غزة ظاهرة جديدة في المجتمع الفلسطيني، وأن ما نسبته (88.2%)، من العينة متزوجات وهي أعلى نسبة مئوية، ويعزو الباحث ذلك إلى أن هذه الفئة الأكثر التزاما للأسرة وعندها خبرة وتجربة في حياة الأسرة، وهذا يعطيها ديمومة واستمرار في القدرة على اتخاذ قرار الإصلاح الأسري؛ لأن غير المتزوجات يحتجن خبرة وتجربة الحياة الزوجية وصعوبتها، وتتحمل مسؤولية الالتزامات الاجتماعية والمادية، وتربية الأبناء لتحقق التوازن الأسري؛ لذلك قد تكون غير قادرة على معرفة النزاعات الأسرية كالمتزوجة.

أداةالدر اسة: تم الاعتماد على أداة الاستبانة لجمع البيانات من الميدان التي تمثلت في الآتي: -

أداة الدراسة الكمية: تم الاستعانة بأداة الاستبانة لجمع البيانات، وتصميمها وعرضها على العديد من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص؛ بهدف التأكد من صدق فقراتها ومحاورها ومدى ملاءمتها لأهداف الدراسة، وقسمت الاستبانة إلى أربعة محاور، تكون المحور الأول من البيانات الديمغرافية: (مكان السكن، والعمر، والمستوى التعليمي، الحالة الزواجية، وسنوات الخبرة)، وتضمن المحور الثاني: إمكانات المرأة المصلحة في الحد من حالات الطلاق سواء تقدم بها الزوج أو الزوجة تكون من 7 فقرات، والمحور الثالث: مساهمة المرأة المصلحة في حل النزاعات بين الزوجين، وتكون من 7 فقرات، والمحور الرابع: دور المرأة المصلحة في حل النزاعات بين الآباء والأبناء، وتكون من 7 فقرات، وتم تطبيق أداة الاستبانة وتوزيعها على النساء العاملات في مجال الإصلاح الأسري في محافظات قطاع

غزة، بعدد (80) استبانة، وتم استرداد عددهم (68) استبانة من خلال توزيعها على المنتسبات لجمعية مخاتير فلسطين الخيرية واللاتي يعملن داخل هذه الجمعية وخارجها في محافظات قطاع غزة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم تفريغ البيانات بواسطة الحاسوب باستخدام برنامج SPSS (Statistical Package for the Social Sciences)، ومعالجتها إحصائيا، وذلك بعد أن تم ترميز البيانات، ومن ثم تدقيقها وفحصها بشكل مناسب في حساب التكرارات، والانحرافات المعيارية، والمتوسطات الحسابية، النسب المئوية لكل فقرة وربط المتغيرات بالفقرات والمحاور المختلفة للاستبانة، وتمت الإجابة على الاستبانة بشكل فردي، وتم الإجابة على فقرات الاستبانة وفقا لخمسة بدائل على طريقة مقياس ليكرت الخماسي وهي (موافق بشدة– موافق – محايد – معارض – معارض بشدة).

صدق وثبات الاستبانة

تم حساب صدق وثبات الاستبانة، بتطبيقها على مجتمع العينة التي تكونت من (68) امرأة عاملة في مجال الإصلاح الأسري بمحافظات غزة.

صدق المحكمين: تم عرض الاستبانة على ذوي الخبرة والاختصاص، وذلك لتحكيمها وإبداء آرائهم في صياغة فقراتها ومدى انتمائها للمحاور المحددة، وحذف وتعديل وإضافة فقرات جديدة مناسبة، وقد تم في ضوء ذلك إعادة صياغة الفقرات لتصبح الاستبانة في صورتها النهائية، وذلك بعد اعتماد الفقرات التي أجمع عليها المحكمين.

صدق الاستبانة: يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وتم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين: _

1. **صدق الاتساق الداخلي:** يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات المحاور مع الدرجة الكلية للمحاور، وقد تم حساب الاتساق من خلال حساب معاملات

الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحاور والدرجة الكلية للمحاور، وتبين أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$، وبذلك تعتبر فقرات المحاور صادقة لما وضعت لقياسه.

2. **الصدق البنائي:** يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة للوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، وتبين أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقه لما وضعت لقياسه.

ثبات الاستبانة: تم تقدير ثبات المقياس على عينة الدراسة، وذلك باستخدام طريقتي التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ من خلال التالي:

1. **طريقة التجزئة النصفية:** يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو –بعبارة أخرى– إن ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائج المقياس وعدم تغييرها بشكل كبير، لو تم إعادة توزيعها على عينة الدراسة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تم تجزئة فقرات المقياس إلى جزئيين (فقرات فردية، وفقرات زوجية)، ثم تم حساب معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية، وبعد ذلك تم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة سبيرمان براون.

2. **طريقة ألفا كرونباخ:** يتضح من النتائج الموضحة أن قيمة معامل ألفا لجميع فقرات محاور الدراسة كانت (0.933)، وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع، وبذلك قد تم التأكد من صدق وثبات محاور الدراسة مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية بهدف إيجاد استجابات عينة الدراسة على فقرات الاستبانة ودرجتها الكلية.
2. معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient: استخدم للكشف عن صدق الاتساق الداخلي للأداة، كما استخدم لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة.
3. معادلة كرونباخ الفا (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
4. معادلة سبيرمان براون لحساب الثبات بطريقة التجزئة النصفية.
5. اختبار تحليل التباين الأحادي One Way Anova للكشف عن دلالة الفروق بين متوسطات درجات ثلاث عينات مستقلة فأكثر.

عرض النتائج ومناقشتها

جدول رقم 2: *يوضح إمكانات المرأة المصلحة في الحد من حالات الطلاق*

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1	تساعدين في إصلاح النزاعات الأسرية في مرحلة الخطبة	4.37	.49	87.35
2	تساعدين في الصلح بين الزوجين عندما يتدخل أقاربهم في حياتهم الخاصة	4.41	.53	88.24
3	تساهمين في إصلاح نزاعات فجوة المستوى الاجتماعي بين الزوجين	4.29	.62	85.88
4	تساهمين في إصلاح نزاعات الزوجين على المصروفات الاقتصادية	4.32	.53	86.47
5	تتدخلين في إصلاح نزاعات الزوجين عندما تصل للخيانة الزوجية	4.01	.76	80.29
6	تساهمين في إصلاح نزاعات المعاشرة الزوجية بين الطرفين	4.15	.63	82.94
7	تساعدين في إصلاح نزاعات تعاطي المخدرات بين الزوجين	4.18	.77	83.53
	الدرجة الكلية للمحور الأول	4.25	.38	84.96

يوضح جدول (2) أن الفقرة رقم 2 حصلت على أعلى ترتيب بوزن نسبي (88.24%)، ويعزو الباحث ذلك إلى أنها من أكثر المشكلات الأسرية انتشارا التي تتدخل فيها المصلحات الأسريات، حيث يكمن السبب في ذلك تدخل الأقارب في شؤون الأزواج

التي قد تنتهي في أحيان كثيرة إلى الطلاق، وهذا ما يتفق مع نتائج استطلاع مركز الدراسات وقياس الرأي العام على توصل استطلاع رقم (3) بتاريخ (7-2-2019) أن ما نسبته 73.6% من أفراد العينة أكدوا أن التدخل السلبي من قبل أهل الزوج والزوجة في حياة الزوجين قد تؤدي إلى الطلاق وحصلت على النسبة الأعلى لذلك الفقرات (جامعة الأقصى، 2019)، وهذا ما تؤكده نتائج دراسة ياسين (2012) إلى حرص الإسلام على إزالة الخلاف والاختلاف المذموم المؤدي إلى التمزق والتفرق وقطع صلة الرحم والتي قد تصل إلى انفكاك عرى الأخوة، فالشقاق والاختلاف المذموم يورث الكراهية والقطيعة، وبهذا ضرورة الإصلاح بين المتخاصمين المنتمين إلى أسرة، وبالإصلاح الذي هدانا القرآن إليه تحل المودة محل القطيعة، والمحبة محل الكراهية، فنكون بذلك أخوة متعاونين مساهمين في بناء مجتمع صالح، كما يتفق مع دراسة الشايقي (2013) إلى أن الإسلام يظهر جانب الإصلاح الاجتماعي، والاهتمام بدور المرأة في هذا المجال؛ لأن منهج الإسلام يقوم على إصلاح الفرد والمجتمع، وهذا يتفق مع نتائج دراسة كربوس (2003) عن دور المرأة المتواصل في درء النزاع والحفاظ على الأمن والسلام والاستقرار، وحصلت الفقرة رقم 5على أدنى ترتيب بوزن نسبي (80.29%)، ويعزو الباحث ذلك إلى حساسية الموضوع الذي يمثل عائقا أمام المرأة المصلحة، ويمنعها من الصلح مباشرة، وفي هذه الحالة تحتاج إلى من يشارك معها في التدخل للصلح حتى تحصل على التفاهم وتقبل الرأي الآخر والمرونة في التعامل، وهذا يتفق مع نتائج دراسة الصاعدي (2014) في تحديد الاحتياجات التدريبية للمصلحين الأسريين لتشمل الاحتياجات المعرفية والأخلاقية والمهنية والمهارات، واقتراح برامج للإعداد والتأهيل بهدف الإصلاح الأسري، وهذا يتفق مع نتائج دراسة أبو شرخ (2017) التي ركزت على فئة النساء العاملات في مجال الإصلاح الاجتماعي، لزيادة المنظور المعرفي ويصبح الثراء النظري عميقا، ويلخص الباحث النظرة التفسيرية للمحور إلى أن هناك حركة شجاعة

تستحق التشجيع للمرأة العاملة في مجال الإصلاح الأسري، وإفساح المجال لطاقاتها، وإبداعاتها وخوض معترك البناء الاجتماعي جنبا إلى جنب مع الرجل.

الجدول رقم3: يوضح مساهمة المرأة المصلحة في حل النزاعات بين الزوجين

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1	تساعدين في إصلاح النزاعات بين الزوجين على المهر المؤجل والمعجل والتوابع	4.19	.65	83.82
2	تساهمين في إصلاح النزاعات بين الزوجين على المصاغ الذهبي والأثاث	4.06	.62	81.18
3	تحاولين إصلاح نزاعات العنف الذي يفقد الشعور بالأمان بين الزوجين	4.16	.66	83.24
4	تبادرين في الوساطة بين الزوجين حول نزاعات مشاهدة الأبناء	4.40	.49	87.94
5	تتدخلين في إصلاح نزاعات حضانة الأبناء بين الزوجين المنفصلين	4.41	.58	88.24
6	تساهمين في إصلاح نزاعات الزوجين على خلفية الإنجاب	4.31	.60	86.18
7	تساعدين في إصلاح نزاعات النفقة بين الزوجين	4.15	.65	82.94
	الدرجة الكلية للمحور الثاني	4.24	.42	84.79

يكشف جدول (3) أن الفقرة رقم 5 حصلت على أعلى ترتيب بوزن نسبي (88.24%)، ويعزو الباحث ذلك إلى أن المرأة المصلحة تسعى إلى حل نزاعات حضانة الأطفال المشتتين بين حضانة والدهم والدتهم، حتى لا يكونوا عرضة للانحراف في المجتمع، وحمايتهم داخل الأسرة الفلسطينية، وهذا يتفق مع نتائج دراسة متوسين (2018) في أن المرأة لديها المعرفة في حل النزاعات من خلال مشاركتها في برامج الدعوة الإصلاحية للمجتمع عن طريق وسائل الإعلام الالكتروني، وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة القرم (2006) عن وضع الإسلام ضمانات عديدة لمنع الفرقة بين الزوجين، من أجل حماية الأسرة من الانهيار والضياع، وعن حقوق الأبناء في القضاء، منذ ولادتهم وحتى بلوغهم، ثم حقوق الوالدين في القضاء، فيما يخص الأولوية في الحضانة وأسباب سقوطها، وعن الدية الشرعية وتقديرها، والطلاق المكرر لفظا وإشارة، كما يتفق مع دراسة قاسم وأبو عمرة (2008) عن دعوة القرآن إلى إصلاح الأسرة والمجتمع واختيار الزوجة الصالحة والزوج الصالح، وإصلاح

نشوز المرأة والرجل، ودور الآباء والأمهات في إصلاح الأبناء وتربيتهم، والآداب الحسنة التي ينبغي مراعاتها في تربية الأبناء، ووجوب الإصلاح بين المسلمين المتنازعين وما يترتب على الإصلاح من صيانة المجتمع من الفرقة والاختلاف، وحصلت الفقرة رقم 2 على أدنى ترتيب بوزن نسبي (81.18%) ويعزو الباحث ذلك إلى أن هذا الموضوع يحتاج إلى قاضي المحكمة الشرعية في فصل المصاغ الذهبي والأثاث والتوابع، وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة صوالحة (2016) إلى أن دور دائرة الإرشاد والإصلاح الأسري التابعة للمحاكم الشرعية في الضفة الغربية في الحفاظ على الأسرة الفلسطينية من التفكك ومنح المرأة حقوقها القانونية، وهذا ما يتفق مع دراسة للأمم المتحدة (2009) في أن هناك جهودا كثيفة ما زالت مطلوبة من الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومة والمنظمات غير الحكومية، لمواجهة التحديات التي تعيق تعزيز دور المرأة في صنع القرار بشأن حل النزاعات وبناء السلام، ويلخص الباحث النظرة التفسيرية للمحور إلى أن المرأة الفلسطينية تسعى إلى حل النزاعات الأسرية، وتعمل على تعزيز حماية حقوق الزوجين من خلال تقديم الصلح والمشورة الخاصة بالحقوق الزوجية وغيرها.

الجدول رقم 4: يوضح دور المرأة المصلحة في حل النزاعات بين الآباء والأبناء

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1	تعملين على إصلاح العلاقات بين الآباء والأبناء في حال حدث نزاعات بينهما	4.28	.51	85.59
2	تساهمين في إصلاح نزاعات الاعتداءات المخالفة للفطرة البشرية بين ذوي المحارم	4.04	.66	80.88
3	تتدخلين في إصلاح نزاعات الآباء والأبناء المرتبطة باختيار معايير الزواج	4.13	.54	82.65
4	تساهمين في إصلاح نزاعات الآباء والأبناء على نفقات الأسرة	3.88	.61	77.65
5	تعملين على إصلاح نزاعات الميراث بين الأبناء الذكور والإناث	3.74	.77	74.71
6	تساهمين في إصلاح نزاعات الأبناء الذكور مع بعضهم البعض	3.66	.77	73.24
7	تتدخلين في إصلاح نزاعات حقوق الملكية بين الآباء والأبناء	3.71	.77	74.12
	الدرجة الكلية للمحور الثالث	3.92	.50	78.40

أظهر جدول (4) أن الفقرة رقم 01 حصلت على أعلى ترتيب بوزن نسبي (85.59%)، ويعزو الباحث ذلك إلى أن المرأة عندها القدرة والخبرة في الصلح بين الأبناء والآباء داخل الأسرة الفلسطينية في محافظات قطاع غزة، وهذا يتفق مع نتائج دراسة شمعون (2016) في سعي المرأة للمشاركة في المصالحة المجتمعية والعدالة الانتقالية في المجتمع الفلسطيني، وهذا يتفق مع نتائج دراسة العوادة وآخرون (2013) عن أسباب النزاعات الأسرية من وجهة نظر الأبناء وتبين أن العامل النفسي من أكثر العوامل المؤدية للنزاعات الأسرية ويليه العامل الاجتماعي، بينما يظهر العامل الصحي والعامل الاقتصاديتأثير ا متقاربا، أما العامل الثقافي فهو الأقل تأثيرا في إحداث النزاعات الأسرية، كما يتفق مع نتائج دراسة البدوي (2016) أن للمرأة دور في المجتمع في حالتي الحرب والسلم، وعندها المقدرة على تحمل التغيير في دورها الاجتماعي (الجندر)، وكذلك مسؤولية دورها في تعزيز السلام المجتمعي، كما حصلت الفقرة رقم 6 على أدنى ترتيب بوزن نسبي (73.24%) ويعزو الباحث ذلك إلى أن هذا الصلح يحتاج إلى جهد أكبر والمشاركة مع مخاتير ورجال إصلاح ذكور يساعد فيها المرأة المصلحة، وهذا يتفق مع نتائج دراسة المومني (2015) عن أن السلم ا المجتمعي يوفر الأمن والاستقرار والتعايش بين أفراد المجتمع في الدولة والعدل بينهم في الحقوق والواجبات، كما يتفق مع نتائج دراسة محمد (2012) إلى مشاركة النساء في صنع القرار، وفي عملية بناء السلام كانت ضعيفة وزاد دورها بعد تنظيمها في الجمعيات، واستفادتها من تجارب النساء الأخريات في مناطق أخرى، ويلخص الباحث النظرة التفسيرية للمحور إلى أن المرأة الفلسطينية المصلحة لها دور في تعزيز ثقافة السلم المجتمعي، وتعمل على التشبيك مع المخاتير ورجال الإصلاح لحماية مصالح الأسرة في محافظات قطاع غزة.

الفرضيات:

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمتغيرات التالية: (العمر، مكان السكن، سنوات الخبرة).

– توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير (الحالة الزواجية) لصالح النساء المتزوجات عن نظيراتهن غير المتزوجات، ويعزو الباحث ذلك إلى أن النساء المتزوجات الأكثر التزاما وخبرة في حياة الأسرة، يهتمن بأولويات الحياة اليومية، ويعرفن أهمية تماسك الأسرة، واستمرار الحياة الزوجية من وجه نظرهن، وهذا يعطيها ديمومة واستمرار في القدرة على اتخاذ قرار الإصلاح الأسري؛ وهن الأكثر تجربة مع الأزواج والأعباء المنزلية وتكون النساء في موقع التأثير لأنهن يتحملن مسؤولية الزوج والأبناء وتكون الأولوية للأسرة، وهذا يعطيها قدرة أكثر من الآنسات الأقل خبرة وتحمل الأعباء التي تواجه نظيراتهن من النساء المتزوجات في تحمل مسؤولية الأسرة.

– توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اللاتي مستواهن التعليمي بكالوريوس ودبلوم فأقل لصالح اللاتي مستواهن التعليمي بكالوريوس، ويعزو الباحث ذلك إلى أن هذه الفئة هي الأكثر عددا في الحاصلين على شهادة البكالوريوس واهتماماتهم بالتعليم حتى يتمكن النساء المصلحات من تقديم الإرشاد والمشورة، وقراءة وكتابة العقود والاتفاقيات بين الأطراف المتنازعة، وتم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للكشف عن الفروق في تقديرات عينة الدراسة في دور المرأة الفلسطينية العاملة في مجال الإصلاح الأسري بمحافظات قطاع غزة.

التوصيات

استنادا إلى ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يوصي الباحث بما يلي:

1. إجراء تدريبات للنساء العاملات في مجال الإصلاح لتعليمهن مهارات حل النزاعات الأسرية، وإخضاعهن لبرامج تطوير المصلح الأسري على يد خبراء مؤهلين في مجال الإصلاح.

2. وضع آليات للتنسيق بين النساء المصلحات ورجال الإصلاح في تحويل العديد من القضايا؛ لتكون المصلحة الأسرية مساعدة ومشاركة مع الرجل المصلح.

3.إجراء لقاءات دورية للنساء العاملات في مجال الإصلاح الأسري لتبادل الخبرات، وتدعيم العلاقات بين المصلحات والمجتمع المحلي.

4.ضرورة بناء قدرات الكوادر النسوية في العمل الاجتماعي؛ لتمكينهن من الدور القيادي من أجل رفع نسبتهن في مواقع اتخاذ القرار الاجتماعي.

خاتمة:

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن النساء العاملات في مجال الإصلاح الأسري في المجتمع الفلسطيني لديهن إمكانات في إصلاح نزاعات الطلاق التي يمكن أن يتقدم بها الزوج أو الزوجة، كما يساهمن في حل النزاعات بين الزوجين، وأيضا لهن دور في حل النزاعات بين الآباء والأبناء، وفي ضوء النتائج لا بد أن نشد على أيدي المصلحات لتفعيل أدوارهن الاجتماعية والمطلوبة منهن وتقديم المساعدة في حل المشكلات العائلية العالقة وخصوصا بين الرجال والنساء؛ لتحقيق السلم المجتمعي في فلسطين.

قائمة المراجع:

أبو شرخ، بيسان. (2017). فعالية برنامج قائم على نظرية تريز لحل المشكلات واتخاذ القرار لدى العاملات في مجال الإصلاح الاجتماعي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

أبو منديل، غسان. (2014). واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في قطاع غزة، مركز شؤون المرأة، غزة، فلسطين.

الأمم المتحدة. (2009). *سبل تعزيز دور المرأة في حل النزاعات وبناء السلام دراسات حالة فلسطين ولبنان والعراق*، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

البدوي، حليمة. (2016). *دور تنمية المرأة في تعزيز السلام الاجتماعي*، دراسة حالة محلية السلام– الفولة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

بركات، حليم. (2012). *المجتمع العربي المعاصر*، بحث في تغير الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

بركة، آية. (2016). *المتغيرات السياسية وأثرها على تطور المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية 1994–2013*. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

جامعة الأقصى. (2019). *ظاهرة الطلاق وأسبابها في المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة*، نتائج استطلاع الرأي العام الفلسطيني بقطاع غزة رقم (3)، مركز الدراسات وقياس الرأي العام، غزة، فلسطين.

جامعة بيرزيت. (2006). *سيادة القانون وحل النزاعات في فلسطين*، القضاء غير الرسمي، التقرير الوطني حول نتائج البحث الميداني، معهد الحقوق، فلسطين.

جاموس، عمار. (2015). *دليل إجراءات دعوى التفريق للنزاع والشقاق في المحاكم الشرعية في الضفة الغربية*، معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، فلسطين.

جردات، ادريس. (2014). *الصلح العشائري وحل النزاعات، جامعة النجاح الوطنية*، نابلس، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2017). *مسح الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية*، رام الله، فلسطين.

الحولي، ماهر وأبو مخدة، سالم. (2007). *دور المحاكم الشرعية في قطاع غزة في الحد من الطلاق، مجلة الجامعة الإسلامية*، سلسلة الدراسات الإسلامية، 15 (2). 241- 267.

درعان، على والشلبي، ياسر. (2011). *واقع الإصلاح والإرشاد الأسري في جمعية المودة الخيرية للإصلاح الاجتماعي بمنطقة مكة المكرمة وسبل التطوير*، دراسة استطلاعية في محافظة جدة، جمعية المودة الخيرية للإصلاح الاجتماعي نحو أسرة سعيدة، جدة، المملكة العربية السعودية.

ذياب، ربحية. (2012). *تمكين المرأة الفلسطينية وقيام الدولة الفلسطينية الدور والواقع*، تقرير مقدم إلى اجتماع الأمم المتحدة الدولي بشأن قضية فلسطين بعنوان: دور الشباب والنساء في ايجاد حل سلمي لقضية فلسطين، مقر اليونسكو، باريس، 30-31 أيار/مايو 2012م.

الشامي، غسان. (2012). *دور المرأة الفلسطينية المقاوم للاحتلال الاسرائيل في قطاع غزة ما بين 1967-1994*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الشايقي، حسن. (2013). *الإصلاح الاجتماعي في الإسلام*: دراسة مقارنة بين مفهوم الإمام أبى حامد الغزالي وابن عاشور، مجلة الدراسات الإسلامية، جامعة الخرطوم، السودان، 2 (5). 218.

شعبان، بثينة. (2000). *المرأة العربية في القرن العشرين*، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا.

شلهوب، نادرة، وعبد الباقي مصطفى. (2003). *القضاء والصلح العشائري وأثرهما على القضاء النظامي في فلسطين*، معهد الحقوق، سلسلة العدالة الجنائية، جامعةبير زيت، فلسطين.

شمعون، هداية. (2016). *دور المرأة في النظام السياسي والحوارات الوطنية والمصالحة المجتمعية*، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسيات والدراسات الإستراتيجية-مسارات- مائدة السلام النسوية، البيرة وعزة، فلسطين.

الصاعدي، سلطان (2014) *الاحتياجات التدريبية للإعداد وتأهيل للمصلحين الأسريين في المملكة العربية السعودية، مع تقديم برنامج مقترح للإعداد والتأهيل*، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدعوة وأصول الدين، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

صحيح مسلم كتاب الإمارة، *باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر*، ح 1827، ج3، ص 1458.

صوالحة، سلافة. (2017). *دور دائرة الإرشاد والإصلاح الأسري التابعة للمحاكم الشرعية في الضفة الغربية في الحفاظ على الأسرة الفلسطينية من التفكك ومنح المرأة حقوقها القانونية من وجهة نظر العاملين في الدائرة*، فلسطين.

عبد الرحمن، عيسى. (2017). *دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان، دراسة بالتطبيق على بعض المنظمات العاملة في ولاية الخرطوم*، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

عثمان، ابراهيم والنوري، قيس. (2017). التغير الاجتماعي، كلية التنمية الاجتماعية والأسرية، جامعة القدس المفتوحة، عمان، الأردن.

علي، منال. (2011). *دور المرأة في بناء السلام الاجتماعي بدارفور: دراسة حالة ولاية غرب دارفور– محلية الجنينة*، رسالة ماجستير غير منشورة، مركز دراسات وثقافة السلام، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

عمري، رشيد. (2012). *استثمار السياسة الشرعية في الإصلاح الأسري–نماذج مختارة، مجلة البحوث والدراسات*، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة معسكر، الجزائر، 9 (13): 112.

العوادة، أمل والسعايدة، جهاد والحديدي، هناء. (2013). *أسباب النزاعات الأسرية من وجهة نظر الأبناء دراسة ميدانية في جامعة البلقاء التطبيقية*، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، 11 (1). 227 –255.

عيوش، ذياب والزعنون، فيصل. (2012). *الرعاية الاجتماعية*، كلية التنمية الاجتماعية والأسرية، جامعة القدس المفتوحة، عمان، الأردن.

قادري، رندة. (2015). *الأمان الاجتماعي للمرأة في تشريعات الأحوال الشخصية في الضفة الغربية من وجهة نظر قانونية والحركة النسوية*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

قاسم، رياض وأبو عمرة، فايز. (2008). *دعوة القرآن إلى إصلاح الأسرة والمجتمع دراسة قرآنية*، مجلة الجامعة الإسلامية سلسلة الدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية، غزة، 16 (1): 291 – 245.

القرم، ناصر. (2006). *دور القضاء الشرعي في إصلاح الأسرة في فلسطين*، الضفة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس، فلسطين.

كربوس، نجاح. (2003). *دور المرأة في درء النزاع وتحقيق السلام والتنمية في جبال النوبة* (1983–2003) جامعة جوبا – مركز دارسات السلام والتنمية، السودان.

الكيلاني، عمر عبد الله نجم الدين. (2008). *الإصلاح في القران الكريم*، مجلة كلية التربية الأصمعي، جامعة ديالي (28). 1.

متوسين، سري رميزة بنت. (2018). *دور المرأة الداعية في بروناي دار السلام في إصلاح المجتمع من خلال الإعلام*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية أصول الدين، جامعة السلطان الشريف علي الإسلامية، سلطنة بروناي دار السلام.

محمد، حاجة. (2012).*المرأة ودورها في فض النزاعات بدارفور دراسة حالة: منطقة الجنينة*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة زالنجي، السودان.

مركز الاستشارات العائلية وفاق. (2017). *تسوية المنازعات الأسرية، وخفض معدل حدوثها بالمجتمع القطري*، ورقة عمل مقدمة إلى المنتدى السنوي الثاني للسياسات الأسرية تحت عنوان: عشرة أعوام على إصدار قانون الأسرة: التجربة والتطلعات، معهد الدوحة الدولي للأسرة، 1-2، مارس 2017.

المومني، محمد. (2017). *السلم الاجتماعي دراسة تأصيلية*، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية، الجامعة الإسلامية، غزة، 26 (1): 152- 116.

الهندي، نضال. (1995). *أضواء على نضال المرأة الفلسطينية* (1903-1992). ط1، دار الكرمل. عمان. الأردن.

ياسين، إحسان. (2012). *الإصلاح الأسري في القرآن الكريم*، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، كلية التربية، قسم علوم القرآن، جامعة سامراء، العراق، 4 (13).

ياسين، يونس. (2014). *الإصلاح الأسري من منظور قرآني*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.